بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2018/2017

الحكومة تطلب 923 مليون دينار اعتماداً إضافياً لتسوية حسابات العهد

أدرج على بند الإحالات في جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة مشروع بقانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2018 تنشر «الأنباء» نسخة منه. وجاء في نص القانون:

مادة أولى:

يفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2018 بمبلغ 923,000,000 دينار كويتي (فقط تسعمائة وثلاثة وعشرون مليون دينار كويتي) مفصلا كالآتي:

أولا: مبلغ 637,000,000 دينار (ستمائة وسبعة وثلاثون مليون دينار) بالباب الخامس الإعانات بميزانية وزارة النفط للسنة المالية 2017/2018 لتغطية تكاليف تسوية حسابات الأصول المتداولة.

ـ العهد لدى وزارة النفط والتي تم تقييدها على هذا الحساب لتغطية تكاليف دعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليا والناتج عن خصم مؤسسة البترول الكويتية هذا الدعم من الإيرادات المحصلة وفقا لمرسوم التحاسب بين وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية الصادر في عام 1981 وذلك وفقا لما يلي:

ثانيا: مبلغ 286,000,000 دينار (مائتان وستة وثمانون مليون دينار) للباب الأول: تعويضات العاملين بميزانية السنة المالية 2017/2018 لتغطية تكاليف تسوية حساب الأصول المتداولة العهد الخاصة بتكاليف الموظفين المعينين على الاعتماد التكميلي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وذلك على النحو التالي:

مادة ثانية

يؤخذ المبلغ اللازم لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وجاء في المذكرة الإيضاحية للمشروع بقانون ما يلي: بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 251 بتاريخ 02/02/2018 القاضي بتكليف لجنة الشؤون الاقتصادية بتشكيل فريق عمل للتعاون مع ديوان المحاسبة لاستكمال عمله في التكليف سعيا لإيجاد الحلول العملية المناسبة لمسألة العهد وإلى قراره في اجتماعه رقم 15/2018 المنعقد بتاريخ 09/04/2018 المتضمن تكليف فريق عمل معالجة تضخم حسابات الأصول المتداولة العهد بالتنسيق مع الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطوات والتصورات التي توصل إليها للحد من تضخم حساب العهد تم إعداد هذا القانون لتدبير اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2018 تخصص لتسوية حسابات الأصول المتداولة المحلية العهد والخاصة بكل من «تكاليف دعم منتجات مكررة وغاز مسال مسوق محليا بميزانية وزارة النفط بمبلغ 637,000,000 دينار (فقط ستمائة وسبعة وثلاثون مليون دينار) بالباب الخامس الإعانات ـ وتكاليف المعينين على الاعتماد التكميلي في السنوات السابقة بمبلغ 286,000,000 دينار (فقط مائتان وستة وثمانون مليون دينار) بالباب الأول ـ تعويضات العاملين» يتم تدبيرها من الاحتياطي العام للدولة.

«الميزانيات»: إعادة هيكلة القطاع النفطي بعد زيادة مصاريف شركة نفط الخليج

عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة مشروع ميزانية الشركة الكويتية لنفط الخليج للسنة المالية الجديدة 2019/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة في تقريره السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة عن السنة المالية 2017/2016.

وأوضح عبدالصمد في تصريح صحافي أنه فيما يتعلق بالشركة الكويتية لنفط الخليج، ونتيجة عدم التوافق مع الشريك في الجانب السعودي فقد انعكس ذلك على عدم تسوية جانب من الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة على الشركة حيث تركزت معظم الملاحظات في العقود والأوامر التغيرية بنسبة 58٪.

وبينت اللجنة أن توقف الإنتاج في كل من منطقتي الخفجي في عام 2014 والوفرة في عام 2015 كان له الأثر في خسائر مادية بلغت حتى نهاية مارس 2017 مبلغ 10,2 مليارات دولار، ناهيك عن الخسائر المترتبة على ما يطلق عليه اصطلاحا بهجرة النفط. وعلى الرغم من توقف الإنتاج تماما لعدة سنوات سواء في الوفرة أو الخفجي إلا أن الشركة تصر على اعتماد تقديرات للإنتاج بالزيادة من 133 ألف برميل إلى 220 ألف برميل يوميا وهو لا مبرر له على الإطلاق.

وأكدت اللجنة ضرورة وجوب إعادة هيكلة القطاع النفطي خاصة في ظل زيادة مصاريف الشركة الكويتية لنفط الخليج التشغيلية وعدم واقعية تقديرات ميزانية الشركة للسنة المالية 2018 وزيادتها بنسبة 9٪ عن البيانات الفعلية في السنة المالية 2016 مع استمرار توقف الإنتاج وانقضاء نصف السنة المالية للميزانية الحالية، وعليه فإن تقديرات الميزانية قد بنيت على أسس غير واقعية، الأمر الذي يستدعي ضبط تلك التقديرات.

وعلى الرغم من أن أعداد الوظائف في الشركة قد انخفضت بعدد 329 وظيفة إلا أن تقديرات الرواتب ومزايا العاملين انخفضت بمقدار 4٪ فقط، وهو لا يتناسب على الإطلاق مع انخفاض عدد العاملين. وتجدر الإشارة إلى أن المصروفات التشغيلية للشركة تسترد بالكامل من ميزانية الدولة عن طريق خصمها مباشرة من الإيرادات النفطية وهو ما يستدعي ضبطها خاصة أن ميزانية الدولة تعاني من عجوزات خلال السنوات الماضية.

العتيبي لتشكيل لجنة وزارية لمتابعة الخدمات والبنى التحتية للمدن الجديدة

خالد العتيبي

أعلن النائب خالد العتيبي عن تقدمه باقتراح برغبة يعالج خصم أقساط القرض الإسكاني دون اكتمال الخدمات والبنى التحتية في المدن الإسكانية الجديدة. وقال العتيبي في تصريح صحافي إن المواطن وبعد تسلم منزله يفاجأ بنقص شديد في الخدمات والبنى التحتية في مدينته السكنية الجديدة ويكون مجبرا على دفع الأقساط لبنك الائتمان وفق الآلية المتبعة لديهم.

وأضاف ان السبب في ذلك يرجع إلى تأخير الجهات الحكومية في تسلم أغلب المشاريع المهمة من قبل الشركات المنفذة وأغلبها مشاريع لخدمات أساسية لا غنى عنها مرتبطة بوزارات الصحة والداخلية والتربية.

وأكد العتيبي أن هذا الأمر يجبر المواطن على الذهاب إلى المناطق القريبة بعد سكنه في مدينته الجديدة لتلبية احتياجاته الضرورية اليومية أو الانتقال للسكن في مناطق تتمتع بالخدمات حتى تبدأ الجهات الحكومية في تشغيل خدماتها بالمدينة. ونص المقترح على فقرتين الأولى عدم الاعتداد بإيصال التيار الكهربائي فقط للبدء في سداد القرض الإسكاني، ويشترط للبدء في تحصيل الأقساط الشهرية المستحقة لبنك الائتمان الانتهاء من كل الخدمات والبنى التحتية بالمدينة السكنية وأهمها تشغيل المخافر والمستوصفات والمدارس بجميع مراحلها وكذلك الجمعيات التعاونية أو فروعها المختلفة. ونصت الفقرة الثانية من المقترح على تشكيل لجنة وزارية تتولى مهمة الإشراف على الانتهاء من كل الخدمات والبنى التحتية للمدن الجديدة وتتولى أيضا هذه اللجنة مهمة الإعلان في الجريدة الرسمية عن تسلم كل مشاريع الخدمات، ويكون اليوم التالي لتاريخ النشر في الجريدة الرسمية هو تاريخ استحقاق أول قسط للقرض السكني وفق الآلية المتبعة لبنك الائتمان أو وزارة الإسكان.

لم توافق على تحديد سنة السجن بتسعة أشهر

«التشريعية» ترفض تخفيف مدة الحبس المؤبد

الحميدي السبيعي

أدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة، المقرر عقدها بعد غد الثلاثاء التقرير الخامس والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن اقتراحين بقانونين بتعديل نص المادة 61 من القانون 16/1960 بإصدار قانون للجزاء.

وجاء في التقرير أن اللجنة تبين لها بعد الاطلاع على الاقتراحين أنهما متشابهان في الفكرة، حيث تضمنا تحديد مدة الحبس المؤبد والتي تستغرق حياة المحكوم عليه بعدد معين من السنوات بحيث لا تتجاوزها مدة الحبس، وذلك باستبدال نص المادة رقم 61 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء، على النحو الآتي:

الاقتراح بقانون الأول: نص على أنه «لا تجاوز مدة الحبس المؤبد خمسة وعشرين عاما، ويكون مقترنا بالشغل دائما».

الاقتراح بقانون الثاني: نص على أن «الحبس المؤبد لا تتجاوز مدته عشرين عاما، ويكون مقترنا بالشغل دائما».

ويهدف كل من الاقتراحين بقانونين ـ حسبما ورد في المذكرة الإيضاحية لكل منهما ـ إلى تخفيف مدة عقوبة الحبس المؤبد على اعتبار أن استغراق عقوبة الحبس المؤبد لحياة المتهم أصبحت لا تتلاءم والأوضاع الراهنة، كما أنها تعارض الهدف التشريعي في إعادة تأهيل المجرمين والخارجين عن القانون وإصلاحهم وإعادة دمجهم وانخراطهم في المجتمع من جديد.

وبعد الاطلاع والدراسة والاستماع إلى الآراء انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراحين بقانونين للأسباب الآتية:

ـ عقوبة الحبس المؤبد لا تقرر إلا لنوع من الجرائم له حد أكبر من الجسامة والخطورة على مصلحة وحياة الفرد والمجتمع مثل قضايا القتل وجلب المواد المخدرة والمواقعة بحيلة لقاصر أو من عليه مسؤولية رعايتهم وهو ما يمس جانبا أخلاقيا لا يمكن تجاوزه.

ـ عقوبة الحبس المؤبد ليست قيدا على قاضي الموضوع، فله إذا ما رأى من ظروف وملابسات ارتكاب الواقعة أو بالنظر إلى ماضي المتهم وأخلاقه أنه جدير بالرأفة أن يستبدل بعقوبة الحبس المؤبد الحبس المؤقت كما هو الحال بنص المادة 83 من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960.

ـ فكرة عقوبة الحبس المؤبد تتمثل في استغراق مدة الحبس لحياة المحكوم عليه، فضلا عن أنها منصوص عليها في معظم الأنظمة القانونية.

ـ الصياغة القانونية للاقتراحين بقانونين غير منضبطة وتضع قيدا على سلطة القاضي، حيث تضمنت حدا أقصى لعقوبة الحبس المؤبد على القاضي ألا يتجاوزه عند الحكم بهذه العقوبة.

ـ المحكمة تحكم بالحبس المؤبد بديلا لعقوبة الإعدام رأفة منها في جرائم القتل العمد وإزهاق الروح.

ـ العفو الأميري الخاص المنصوص عليه بالمادة 75 من الدستور يشمل المحكوم عليه بعقوبة الحبس المؤبد إذا ما كان حسن السيرة والسلوك أثناء التنفيذ.

وأدرج على جدول الأعمال التقرير الرابع والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون لإعادة النظر وتنظيم حساب مدة الحبس، لعدم وجود تنظيم تشريعي له في الكويت واتساقا مع ما هو معمول في الدول المتقدمة من تحديد مدة السنة في الحبس بتسعة أشهر، وذلك مراعاة لأوضاع السجناء والتخفيف عنهم، فضلا عما تعانيه السجون من اكتظاظ في أعدادهم.

وبعد الدراسة والمناقشة والاستماع إلى جميع الآراء وبعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون والأخذ بما جاء في آراء الجهات المعنية من عدم ملاءمة فكرة الاقتراح بقانون، كما أوجزت اللجنة أسبابها لعدم الموافقة بما يلي:

ـ الهدف من الاقتراح متحقق في المادة (87) من قانون الجزاء والتي تنص على جواز الإفراج عن المحكوم عليه بعقوبة الحبس إذا ما قضى ثلاثة أرباع المدة إذا كان خلال هذه المدة حسن السيرة والسلوك.

73٪ من إجمالي معوقات تنفيذ المشروعات تم التغلب عليها

86٪ نسبة الإنفاق على مشروعات الخطة السنوية

مدرج على جدول أعمال الجلسة العادية المقبلة يوم الثلاثاء المقبل ضمن بند الإحالات التقرير السنوي لمتابعة خطة التنمية السنوية 2018/2017 (قبل الحساب الختامي).

وأوضحت نتائج المتابعة الواردة في التقرير ما يلي:

1ـ بلغت نسبة الإنفاق على مشروعات الخطة 86٪ بنهاية سنة الخطة 2018/2017 وهي نسبة تفوق مثيلتها في العاملين السابقين.

2ـ تتركز المشروعات في المرحلة التنفيذية بنسبة 56٪ وهي تزيد قليلا عن مثيلتها في خطة 2017/2016 وبنسبة 10٪ عن العام 2015/2016.

3ـ 5 ٪ من المشروعات لم تبدأ بعد وعددها 7 مشروعات.

4ـ 29 مشروعا جديدا في الخطة السنوية 2018/2017، 55٪ منها في المرحلة التحضيرية.

5ـ نسبة الإنفاق على ركيزة اقتصاد متنوع مستدام هي الاعلى من بين ركائز الخطة، حيث بلغت نحو 98٪.

6ـ تمثل المعوقات الادارية 34٪ من اجمالي المعوقات وهي النسبة الاكبر من ابرز هذه المعوقات تأخر اجراءات التراخيص والموافقات اللازمة وتعدد الجهات المانحة لها بطء الدورة المستندية للإجراءات التعاقدية وتأخر ايصال المرافق ـ الكهرباء والماء ـ للمشروع.

7ـ 73٪ من اجمالي معوقات تنفيذ المشروعات تم التغلب عليها.

8ـ أهم معوقات تنفيذ مشروعات هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتمثل في وجود عوائق في مواقع تنفيذ مشروع السكك الحديد تأخر ايصال التيار الكهربائي لمشروع المركز الخدمي الترفيهي ـ العقيلة.

9ـ بلغت نسبة الانفاق على المشروعات الاستراتيجية 95٪ من اجمالي الاعتمادات السنوية البالغة نحو 2,6 مليار دينار.

وأورد التقرير عددا من التوصيات تركزت فيما يلي:

● ضرورة الحصول على الاعتمادات المالية النهائية للمشروعات قبل مدة زمنية كافية والذي تأخرت عدة اشهر جعلت نتائج الربع الاول اقل من مثيلتها بالاعوام السابقة فقد بلغت نسبة الانفاق خلال الربع الاول من العام 3,4٪ فقط من الاعتمادات المالية المخصصة زادت في نهاية النصف الثاني الى 17,1٪ وهي نسبة ايضا اقل من العامين السابقين ويرجع السبب الأساسي لتأخر إقرار الاعتمادات المالية لمشروعات الخطة والتي ساهمت في تعطيل بعض المشروعات خاصة الجديدة.

● يحتاج البرنامج التشريعي للخطة الانمائية لقوة دفع جديدة خاصة مع التعديلات التي استحدثت عليه بإضافة مشروعات قوانين جديدة من برنامج عمل الحكومة ووثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي وهو مشروعات ظهرت الحاجة الملحة لها خلال الفترة السابقة فهناك عدد من مشروعات القوانين في الجهات المعنية منذ فترات يحتاج الامر لقوة دفع من اجل انهائها.

● مطلوب من الجهات المشاركة في الخطة استكمال هياكلها التخطيطية والتي تسمح لتلك الجهات بسلاسة الاتصال بينها وبين نظم الاعداد والمتابعة وتبذل الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية جهودا كبيرة في تطوير نظم اعداد ومتابعة الخطط الانمائية وانعكس هذا التطوير كثيرا في تحسن نسب الإنجاز نتيجة حل المعوقات مبكرا.

● تفعيل نظم محاسبة المسؤولين عن المشروعات المتعثرة خاصة تلك المرتبطة بصورة اكبر بالاهداف التنموية للدولة والتي تؤثر بشكل كبير على غيرها من المشروعات.

● ضرورة حث الجهات على الاهتمام بتحديث بياناتها المسجلة بنظم الاعداد والمتابعة خاصة تلك المتعلقة بالمؤشرات والتي تعاني من عدم تحديثها لفترات طويلة من الزمن.

● هناك تقادم كبير في البيانات الاقتصادية على المستويين الكلي والقطاعي مما يجعل من متابعة تطور المؤشرات الاقتصادية الكويتية أمرا بالغ الصعوبة وهذا الامر يحتاج لتضافر جهود الإدارة المركزية للإحصاء مع بنك الكويت المركزي والأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية من اجل وضع نظام لتحديث هذه البيانات.

ويأتي التقرير السنوي لمتابعة خطة التنمية السنوية 2018/2017 في اطار الالتزام بالمادة 10 من القانون رقم 7 لسنة 2016 في شأن التخطيط التنموي والتي تنص على ان يقدم الوزير المختص الى مجلس الأمة تقارير المتابعة ربع السنوية بعد عرضها على المجلس الاعلى لتخطيط والتنمية واعتمادها من مجلس الوزراء.

وتعتبر هذه التقارير دليلا على الشفافية والتعاون الإيجابي بين كل الأطراف المشاركة في المسيرة التنموية.

وتسعى الحكومة الى بناء منظومة متابعة متكاملة لكل المشروعات التنموية مع اعطاء اهمية خاصة لمتابعة المشروعات الاستراتيجية وإعداد تقارير دورية تعكس اداء تلك المشروعات من خلال النظام الآلي المعتمد لمتابعة مشروعات الخطة اضافة للموقف التنفيذي لكل مشروعات القوانين وتعديلاتها وفق البرنامج التشريعي لخطة التنمية متوسطة الاجل واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لضمان حسن تنفيذ المشروعات فضلا عن الاستمرار في تدريب الكوادر الوطنية المتعاملة مع نظام المتابعة الآلي سواء في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية او في الجهات المشاركة بالخطة.

ويرصد التقرير ما تم انجازه خلال خطة التنمية السنوية 2018/2017 وهي السنة الثالثة من الخطة الانمائية متوسطة الاجل 2020/2019 ـ 2016/2015 وتجدر الاشارة الى انه تم تطوير وتحديث هيكل الخطة السنوية فاعتمدت على سبعة ركائز اساسية وهي الاسس التي يستند اليها في تحقيق رؤية الدولة (كويت جديدة) وتعكس مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية بما يتوافق مع اهداف التنمية المستدامة والركائز هي: ادارة حكومية، اقتصاد متنوع مستدام بنية تحتية متطورة وبيئة معيشية مستدامة ورعاية صحية عالية الجودة ورأسمال بشري إبداعي مكانة دولية متميزة.